

الفرع الثالث: طرق تمويل الاستثمار لعملية التنمية الاقتصادية: تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية بصفة عامة، في التأثير على مستوى الإنتاج أو العقار، وهذا يعود بالفائدة على الفرد بصفة خاصة وعلى الناتج القومي بصفة عامة ويكون هذا من خلال: القروض لتمويل الاستثمارات: تقدم البنوك التجارية نوعين من القروض لتشجيع عملية الاستثمار وهي: أ - القروض الكلاسيكية: وهي نوعان: أ - 1 - قروض متوسطة الأجل: يوجه هذا النوع من القروض لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز عمرها سبع سنوات ونظراً لطول هذه المدة يكون البنك معرض لخطر تجميد الأموال بإضافة إلى مخاطر التي يمكن أن تحدث تبعاً لتغير أسعار التي تحدث على مستوى المركز المالي للمقرض وهي نوعان: قروض قابلة لتعبئة لدى البنوك التجارية أو لدى مؤسسات مالية أو لدى فالنوع الأول يعني أن البنك التجاري المقرض بإمكانه إعادة خصم القروض لدى مؤسسات مالية أخرى أو لدى البنك المركزي أما النوع الثاني فمعناه أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض وبالتالي فغنه يكون موجباً على انتظار سداد المقرض أ - 2 - قروض طويلة الأجل: تلجأ المنشآت التي ترغب في استثمار طويلة إلى البنوك التجارية للحصول على قروض طويلة الأجل كونها لا يمكنها تمويل مشروعاتها ذاتياً وأيضاً لطول المدة قبل الحصول على ويفوق في الغالب هذا النوع من القروض تقوم البنوك التجارية بتعبئة أمواله من مصادر ادخاره ب - القرض الإجباري: يعتبر القرض الإجباري من بين أهم الطرق الحديثة المبتكرة من طرف البنوك فقد أحدث تغير جذري بين علاقة المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقرضة وقد سجل توسعاً سريعاً في استعماله من طرف المستثمرين لما يتمتع به من مزايا عديدة منها: - إمكانية المؤسسة المقرضة من دفع المبلغ المقرض عبر أقساط بما يعرف بـ ثمن الإيجار؛